بعد أن ربحن دعواهنّ في قضية مفوضية حقوق الإنسان

ناشطات يرفعن دعوى قضائية ضد آلية تشكيل مفوضية الانتخابات

وسط الفوضى العارمة التي حدثت في مجلس النواب، بعد التصويت على أعضاء مفوضية الانتخابات المستقلة، واعتراض بعض النواب على الآلية المعتمدة في الاختيار، وتهميش دور المرأة في العمل داخل المفوضية، فقد اعتبر البعض من النائبات وناشطات في المجتمع المدني، إن الموضوع يمثل "تراجعا في الديمقراطية" ووصفن ما حدث داخل البرلمان حول قضية المفوضية بـ"انتقاص لدور المرأة"، واعتبرن المفوضية "غير مستقلة"، وأكدن على رفع دعوى في المحكمة الاتحادية، وتقديم طعون على خلفية الإجراءات المتبعة في تحديد أعضاء المفوضية.

□ بغداد / مؤيد الطيب

جاء ذلك بعد القرار المتخذ من قبل المحكمة الاتحادية والقاضي بإلزام رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بزيادة المقاعد المخصصة للمرأة في المفوضية العليا لحقوق الإنسان إلى الثلث، بعد تقديم دعوى من قبل منظمات مجتمع مدني، ضد ما حدث في الهيئة من انتقاص لدور المرأة فيها .

وقد أكدت النائبة المستقلة صفية السهيل إن "الآلية التي أتبعت في تشكيل مفوضية الانتخابات هي خرق للقانون الذي وضعه البرلمان، فالقانون يؤكد على مهنية وحيادية واستقلالية المفوضية، ويضع شروطا للمفوضين، وأحد هذه الشروط هو أن يكونوا مستقلين من الناحية السياسية، وأيضاً يؤكد وجود ، اثنين من القانونيين داخل المفوضية، على أقل تقدير، يتم الاتفاق عليهم، والتأكيد على استقلاليتهم، بالإضافة إلى إن هذا ما نص عليه الدستور في حق تمثيل المرأة، لكن القانون المنصوص عليه داخل البرلمان، أغفل وأهمل دور المرأة، ولم يضع حصة لها، لكن هذا لا يعني إغفال ما جاء في الدستور، في اكثر من مادة، من تأكيد على تكافؤ وتساوي الفرص بين جميع العراقيين وينص على عدم التمييز في موضوع الجنس".

وأضافت السهيل في تصريح لـ"المدى" أمس إن "من المفترض أن نرى ردا من المحكمة الاتحادية، يحفظ التطور الديمقراطي، ويقف أمام ما يحصل من تراجع، خاصة إذا بقي حال مفوضية الانتخابات على هذه التشكيلة، والتي هي تشكيلة حزبية بامتياز، تضم أعضاء هم في الحقيقة كوادر حزبية يمثلون أحزابا متنفذة في السلطة، وهذا من شأنه أن يعزز في داخل المواطن عدم الثقة بهذه المفوضية، ويضعنا أمام مسؤولية تاريخية، وتخوف من عدم مشاركة المواطنين بالانتخابات القادمة، والذهاب إلى صناديق الاقتراع مع هذه الخوف والقناعة بعدم نزاهة مفوضية الانتخابات".

وأوضحت السهيل أن"من المفروض أن تعمل المفوضية على أساس قناعات المواطن وليس كما تريد الأحزاب التي تنتمي لها، أو دعمتهم من أجل وجودهم في هذه الأماكن، وأؤكد على أننا في البرلمان مع بعض النواب سنقوم بتقديم طعون بهذه المفوضية وبقانونها لا من اجل ضمان حق تمثيل المرأة وحق الأقليات فقط، بل الأهم من ذلك ضمان استقلالية المفوضية أولا وإبعاد الكوادر الحزبية من أجل ضمان الحق العام، وهذا ما سيضمن بالتالي حق المرأة، ومن الغريب إننا في مجلس النواب لا نعرف أية سيرة ذاتية عن الأعضاء الجدد للمفوضية".

وعبرت السهيل عن سعادتها بقرار المحكمة الاتحادية حول قضية تمثيل النساء في الهيئة العليا لحقوق الإنسان قائلة "نحن سعداء بهذا القرار الذي يحترم وجود المرأة، ويؤكد على عضويتها بما لا يقل عن الثلث، وهو قانون واضح وصريح وفيه مادة تؤكد على ذلك والبرلمان وضعه وصّوت عليه، وهو نفسه نقضه ولم يلتزم به، ونتمنى من المحكمة الاتحادية أن تتعامل بالمثل مع الطعونات التي ستقدم لها من قبل بعض النواب في ما يخص تشكيلة المفوضية "غير المستقلة للانتخابات" حسب تعبيرها.

وأكدت الناشطة في مجال منظمات المجتمع المدني هناء إدور إن "ما جرى في مجلس النواب حول مفوضية الانتخابات المستقلة هو عار عليهم وانتقاص كبير لحق المرأة ، وحق المواطن، في أن تظهر المفوضية بغياب دور المرأة وتهميشها، وحتى إن حددوا دورها في نسبة واحد من مجموع تسعة مفوضين فلن نقبل به".

وأشارت إدور في تصريح لـ"المدى" أمس إن "منظمة الأمل ومجموعة منظمات مجتمع مدني اخرى قامت برفع دعوى للمحكمة الاتحادية، من أجل تمثيل المرأة في الهيئة العليا لحقوق الإنسان، وربحنا الدعوى"، وتابعت "سنقوم برفع دعوى مماثلة للمحكمة الاتحادية ضد قرار مجلس النواب حول قضية المفوضية المستقلة للانتخابات بسبب عدم تمثيل المرأة فيها، وستكون الدعوى مقدمة أمام المحكمة خلال الأسبوع المقبل".

وأوضحت إدور إن "هيئة حقوق الإنسان يوجد فيها أربع نساء، اثنتان من ضمن الهيئة، واثنتان كاحتياط، بينما الدستور ينص على ان تمثيل المرأة يجب ألا يكون أقل من الثلث، من مجموع ١٥ عضوا، وحاولوا أن يفرضوا الأربع نساء كثلث من المفوضية لكننا رفضنا، وقدمنا دعوانا لدى المحكمة، والأمر الآن أصبح قطعيا بزيادة العدد إلى خمس نساء داخل الهيئة".

وأضافت إدور ان "هذا التمثيل ليس فقط لإضافة المرأة كمرأة، لكن المشهد السياسي يجب أن يحظى بوجود المرأة كمواطنة كاملة الأهلية والحقوق، وأيضاً معترف بها تستطيع حسب الدستور الذي ينص على أن لا فرق بين الرجل والمرأة أن تشارك بالعمل السياسي والانتخاب والتصويت، وبالتالي فأن وجودها في المشهد السياسي، وفي كل أجهزة الدولة، مهم للغاية خاصة في مثل هذه الظروف، التي أصبح فيها الرجال يتكالبون على مواقع الحكم من أجل مصالحهم الخاصة ونظرتهم الضيقة، وليس من أجل الروح الوطنية والتنمية من أجل البلد".

وأكدت إن "المفوضية المستقلة للانتخابات بتشكيلتها السابقة كانت تضم ثلاث نساء من مجموع ٩ مفوضين، ما يعني أن نسبة التمثيل كانت تعتبر ثلثا، وبالتالي نشعر إن التراجع عن هذا الموقف، هو تراجع مخز لجميع الكتل السياسي لأنها لم تقدم ترشيحات نسائية، وأعتقد بأن عدم تمثيل النساء هو تأكيد للعقلية الذكورية، وتراجع عن العملية الديمقراطية التي تنص على مشاركة كل فئات الشعب في تشريع القوانين العامة وتنفيذها،ونحن ضد ما حصل في البرلمان حول التصويت على أعضاء المفوضية بطريقة التقسيم حسب طائفة المرشح أو انتمائه الحزبي، وهذا ما يخل بتوازن القوى ومعيب جداً، وعلى مجلس النواب أن يناقش الموضوع من هذا الجانب، ويجب أن يكون مع استقلالية وحيادية أعضاء المفوضية، وأن يتمتعون بالخبرة والنزاهة".

هذا وقد كانت المحكمة الاتحادية العليا، قد أصدرت أمس الأربعاء، قرارا يلزم رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي بزيادة عدد أعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان من النساء إلى الثلث.

وقال مصدر في المحكمة في حديث لوكالة "السومرية نيوز"، إن "المحكمة الاتحادية أصدرت، امس، قرارا يلزم رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي بزيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة في المفوضية العليا لحقوق الانسان إلى الثلث".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القرار يهدف إلى ضمان مشاركة المرأة بشكل كبير في القرارات التي تتخذها المفوضية".

هذا ويذكر ان مجلس النواب كان قد صوت على ثمانية اعضاء من الاعضاء التسعة للمفوضية، في يوم الاثنين الماضي، وإن كل المفوضين الثمانية الذين تم التصويت عليهم هم من الرجال وعلى أساس التقسيم السياسي للكتل المتنفذة في السلطة، وهم الائتلاف الوطني، والقائمة العراقية، والتحالف الكردستاني، ويذكر ان المكون المسيحي اعترض على عدم ادراج خيارين للتصويت على مرشح الاقليات حيث تم الاكتفاء بمرشحة التركمان مما ادى الى احداث فوضى ادت الى رفع الجلسة ساعة.

وعمت الفوضى في مجلس النواب اثر الانتهاء من التصويت على اعضاء مفوضية الانتخابات بسبب عدم قبول بعض الكتل السياسية بتمرير المرشحين، وذكر مصدر نيابي ان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي اضطر الى رفع الجلسة ساعة واحدة بسبب تلك الفوضى التي احدثها نواب من ائتلاف دولة القانون ونواب من الاقليات.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

بنات إيران ومستشار أوروبي للعراق

اريد ان اختم هذا الاسبوع بحكاية عن طريقة حل الخلافات العلمانية الاسلامية ابتكرتها بنات ايرانيات من مدينة سمنان، وشهادة من موظف رفيع عن حال الاستشارات الاجنبية في وزاراتنا ارسلها لي تعقيبا على مقال سابق بشأن ضرورة الحصول على استشارة و"وصاية متحضرة" لتصحيح سياسات التنمية لدى سلاطين العراق.

التيار الديني ونظيره العلماني في ايران فشلا في التوصل الى حل لخلافاتهما الثقافية بعد ٢٠٠ عام من ظهور الثقافة الحديثة في بلاد فارس. اوائل الايرانيين المتعلمين في الغرب حملوا اسم "منور الفكرة ها" اي اصحاب الافكار النيرة، لكن هذا المصطلح تحول الى شتيمة منتصف القرن العشرين واصبح من قبيل "المنحرفين فكريا"، وكانت بداية لتعقيد المشاكل بين الحاصلين على تعليم حديث، والدارسين للعلوم التقليدية، وبدل ان يقوم "الدهاء الفارسي" بإيجاد حل لطريقتين في الفهم واسلوبين في الحياة، انتج لنا نخبة ثورية تقمع الجميع.

ومن تداعيات النزاع الذي استمر ٢٠٠ سنة، ان ٣ فتيات في مدينة سمنان الايرانية، قمن بالاعتداء بالضرب على رجل دين طلب منهن "الاحتشام". وتقول وكالة مهر شبه الرسمية ان رجل الدين الراقد في مستشفى ويعاني من رضوض واصابات، اكتشف بعد فوات الاوان انه يتعامل مع بنات تدربن على الفنون القتالية، وبدل ان يجري بينهما حوار هادئ تحول الامر الى ميدان كاراتيه للانثى ضد الرجل. الحادثة النادرة هذه مؤلمة حقا، ومثلها في جعلي اتأسف، ان ارى الاسلاميين والعلمانيين في العراق يتسابقون الى ابتكار الشتائم المتبادلة بمجرد ان ينشب خلاف. وقد اضطررت اكثر من مرة الى التدخل لفض هذه النزاعات على فيسبوك وتويتر، بين المعلقين الذي يتلاعنون على صفحتي الشخصية. ادرك ان في داخل كل منهم انسانا طيبا ينتمي لمعتقده بصدق، لكنني مستاء من وصول الامر الى مرحلة الاحتراب اللفظي الذي قد يصل الى احتكاك فيزيائي كما حصل في احد ازقة سمنان حين شعرت البنات الايرانيات بالاهانة من رجل دين طلب منهن تغطية اجزاء من رؤوسهن. تدخل الرجل الراقد في المشفى حاليا لم يكن مناسبا، ولا رد فعل البنات كذلك، خاصة وانه يأتي بعد قرنين على السجال بين "منور الفكرة ها" وطبقة رجال الدين. انه غياب مؤسف للاعتدال بين الطرفين، وتصاعد للغة الاحتراب والتكفير في مجتمعنا العالق بين الماضي والمستقبل منذ عقود.

اما الموظف الرفيع في احدى وزاراتنا، فهو يسرد لي كيف كان المستشارون الاجانب يساعدون العراقيين على بناء بلد من العدم تقريبا منذ القرن ١٩ اواخر العهد العثماني وخلال العهد الملكي وجاؤوا لنا بأحدث التقنيات. وكيف انتج الامر تنمية معقولة الى جانب تحف معمارية تحتفي بها مدننا، من المحطة العالمية لقطارات بغداد حتى شركة موانئ البصرة، وسواهما. لكنه يحكي بألم كيف اصبحت الاستشارات الاجنبية اليوم منبوذة ومحاربة في عراق القرن ٢١.

روايته تقول ان خبيرا من بلد اوروبي مهم حصل على عقد تصميم لبعض البنى التحتية في العراق، وخلال بضعة شهور جاء بخرائط ومعدات ومواصفات صديقة للبيئة وبكلفة منخفضة، وتعمل بتكنولوجيا حديثة جدا مثل نظيراتها في الدول المتقدمة.

المفارقة بدأت حين رفض كبار المسؤولين في الدائرة المعنية العام الماضي، تلك المخططات، لانها معقدة وتدار بتكنولوجيا حديثة، وتحتاج تدريبا للكادر المتوفر، وطلبوا منه ان يقدم تصميما جديدا مثل تلك التي تعامل معها العراق في العقود الماضية. المستشار الاوروبي علق على هذا الطلب بأن الحكومة العراقية تريد ان تبني في القرن ٢١، مشاريع تنتمي للتاريخ وخارجة عن الخدمة. لان التصميم الذي طلبه المسؤول العراقي بات يدرس في الأكاديميات كتاريخ في علم الهندسة حاله حال اهرامات المايا وزقورات اور. سلم امره الى الله وقدم لنا خرائط عتيقة (ودار وجهه ورجع لبلاده)، بينما كان المفروض ان يكون هذا التعاون مناسبة لتطوير قابليات كوادرنا وتدريبهم على تشغيل المنشآت الحديثة المدارة بنظم تقنية متطورة.

وهكذا وبعد ٢٠٠ عام على دخول الهندسة الحديثة الى العراق، نعود ادراجنا لننفذ مشاريع خارجة عن الخدمة. كما اننا وبعد قرنين من السجال بين الحداثة والدين، لم نكتشف طريقة للتعايش وتسوية الخلافات سوى "لعب الكاراتيه"، فمرة يلعب الاسلاميون الكاراتيه معنا في نادي الصيادلة، ومرة نلعب معهم التايكواندو قرب اصفهان، وسط تصاعد للهجة التشدد وغياب مؤسف للوجوه المعتدلة من الطرفين. انها نهاية مؤسفة لمحاولات عمرها ٢٠٠ عام بهدف الدخول الى العصر الحديث.

لجنة (أنا عراقي أنا اقرأ) تنفي دعمها مالياً من قبل الثقافة

□ بغداد / متابعة المدى

أكدت اللجنة التنظيمية لمبادرة (أنا عراقي أنا اقرأ) ان "اللجنة التنظيمية تنفي ما جاء في البيان الذي أورده مكتب اعلام وكيل وزارة الثقافة فوزي الأتروشي بكل ما جاء فيه من تفاصيل، ونؤكد إن الوزارة كانت قد وجهت دعوة للجنة المبادرة للتباحث في شأن إمكانية دعم المبادرة، وقمنا بأختيار وفد لمقابلة وكيل الوزير للتباحث حول إمكانية التعاون، وبدون أن يحدد أو يتخذ القرارت، وبعد لقاء الوفد رأينا في إجتماع اللجنة إن الوزارة تريد ان تكون جزاً كبيراً من المبادرة، لذلك تم التصويت على رفض دعم الوزارة المالي، مع مراعاة قبول الدعم اللوجستي".

وأضاف علي الجاف في تصريح لـ"المدى" إن "المبادرة وصلت إلى ٩٠ بالمئة من مراحل انجازها، إضافة إلى إننا لسنا بحاجة للمبلغ المقدم من قبل الوزارة، ونؤكد إن جميع المبالغ التي حصلت عليها المبادرة من بعض المتبرعين لم تصل للمليون دينار". هذا وقد كانت مسؤولة اعلام مكتب وكيل وزارة الثقافة تضامن عبد المحسن قد أشارت في بيان للمكتب تلقت "المدى" نسخة منه، جاء فيه إن "السيد الوكيل قدم كافة التسهيلات التي يحتاجها مشروع (أنا عراقي، أنا اقرأ) من خلال الآتي: سيكون هناك اعلان مجاني عن المشروع في جريدة الاتجاه الثقافي التي تصدر عن وزارة الثقافة، ستقوم قناة الحضارة بتغطية الحدث في يومه وبشكل مجاني، ودعم المشروع بمبلغ (١٤٠٠٠٠٠٠) اربعة عشر مليون دينار من مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية لعام ٢٠١٣، وتوجيه كتاب رسمي إلى دار الشؤون الثقافية لتزويد المشروع بمجموعة كتب متنوعة وفي مختلف المجالات، كما تبرع السيد الوكيل بأكثر من (٤٠) كتاباً للمشروع".

مهمتها إعادة توزيع المدراء ووكلاء الوزراء "حسب المكونات"

لجنة التوازن السياسي تستأنف أعمالها

كشف ائتلاف دولة القانون، ان لجنة التوازن السياسي ستستأنف عملها في الايام القليلة المقبلة. مبينا ان قضية التوازن تشمل إعادة توزيع مناصب المدراء العامين ووكلاء الوزارات، فضلا عن جرد المواقع والمناصب الامنية ومن ثم توزيعها على المكونات بحسب الاستحقاقات الانتخابية.

في حين اعتبرت نائبة عن القائمة العراقية ان من يطالب بالتوازن هدفه المنفعة الحزبية والعشائرية من اجل الحصول على الامتيازات، داعية الى تشكيل لجنة خاصة لتصحيح مسار الدولة بابعاد غير الكفوئين من مناصبهم وفسح المجال امام الكفاءات العلمية.

□ بغداد/محمد صباح

وتنص المادة(٩) اولا من الدستور على ان تتكون القوات المسلحة والاجهزة الامنية من مكونات الشعب ، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز او اقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية، وتدافع عن البلاد، ولا تكون اداة لقمع الشعب ، ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة .

وذكر كمال الساعدي النائب عن ائتلاف دولة القانون في لقاء مع"المدى" ان لجنة التوازن السياسي ستستأنف وتفعل اعمالها في الايام القليلة المقبلة ضمن عملية اصلاح وحوار شاملة، منوها الى ان مدى نجاح مهمة هذه اللجنة يتوقف على استجابة الكتل السياسية في ابداء المرونة الكاملة لتنفيذ الاصلاحات السياسية".

هذا قد أعلن في (٤ آب ٢٠١١) عن تشكيل لجنة من نواب رئيس الوزراء لإعادة التوازن في الوزارات ، وتشكيل لجنة تضم اعضاء في الكتل النيابية تقوم بمراقبة ومتابعة الحكومة في موضوع إعادة التوازن في الوزارات ومؤسسات الدولة .

ودعا الساعدي القيادي في حزب الدعوة الكتل السياسية الى الحضور للمؤتمر الوطني، قائلا "ان تفعيل لجنة التوازن والاصلاح يقتضي في البدء حضور جميع الفرقاء السياسيين الى الاجتماع الوطني الذي سيعقد قريبا لمناقشة جميع الخلافات ومنها قضية التوازن وتوزيع المناصب وفق الاستحقاق الانتخابي".

وسبق أن حدد رئيس الجمهورية جلال طالباني، الخامس من نيسان الماضي، موعداً لانعقاد الاجتماع الوطني، داعياً اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد للاجتماع إلى انجاز عملها قبل الموعد المحدد لعقده، لكن المؤتمر الوطني لم يعقد في حينها بسبب عدم الاتفاق على جدول أعماله.

واشار الى ان "هذه اللجنة لديها اعمال حاليا لكنها ليست نشطة بالمستوى المطلوب ومقتضيات المرحلة الحالية، لافتا ان من يعيق عملها هو الجو السياسي الذي يتسم بعدم الايجابية بسبب وجود بعض المشاكل".

واشار الى ان "التوازن يشمل بالدرجة الاولى والاساس جرد جميع المواقع والمناصب في الاجهزة الامنية كون،ان البعض يدعي انه غير ممثل في هذه الاجهزة وهي قضية رقمية ليس فيها خلاف، مبينا ان مناصب ومواقع الاجهزة الامنية ستوزع وفق الاستحقاقات الانتخابية والدستور".

واضاف ان "هناك خلافات بين الكتل السياسية حول المناصب التي ستخضع للتوازن على الرغم من وجود اتفاق يقضي بشمول المواقع من منصب وكيل وزير فما فوق،لافتا الى ان وكلاء الوزراء والمدراء العامين مشمولين بعملية التوازن".

ونفى الساعدي ان" يكون هناك تهميش لمكون ما في مناصب او مواقع الدولة ،منوها الى وجود خلل في التوزيع في موقع او موقعين وهذا لا ،مشددا على ان التهميش غير موجود".

وتدور خلافات بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون بشأن بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسألة رئيس مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، كما ظل الخلاف قائما في تسمية الشخصيات التي ستتولى الحقائب الأمنية ففي حين ترى العراقية أن منصب وزير الدفاع من حصتها، يعارض رئيس الوزراء نوري المالكي ذلك ويؤكد أن المنصب استحقاق للمكون السني وليس للعراقية.

وبدورها، اعتبرت النائبة عن القائمة العراقية سهاد العبيدي، ان من يطالب بالتوازن السياسي غايته المنفعة الحزبية والشخصية، داعية الى تشكيل لجنة لإعادة الكفاءات العلمية لتبوء المناصب .

وقالت العبيدي في حديثها لـ"المدى" ان من يطالب بالتوازن سياسي في مؤسسات الدولة يريد ترسيخ المحاصصة الطائفية والمذهبية، لافتة الى ان اختيار المناصب يتم على اسس طائفية ومذهبية وحزبية".

ودعت العبيدي الى تأسيس دوائر الدولة على أساس الكفاءة والمهنية والموضوعية،قائلة "ان من المفروض على الكتل السياسية بناء دولة مؤسسات لا دولة حزبية او طائفية ". واضافت ان"هذه اللجنة عملت او لم تعمل فلن تضيف لبناء الدولة شيئا بسبب وجود خلافات داخلية في الكتلة الواحدة حول توزيع المناصب والتوازن"، داعية الى تشكيل لجنة تفرز الكفاءات عن الاشخاص الذين يتبوؤون المناصب لتصحيح عمل الدولة بشكل عام". وعن المطالب القائمة العراقية بتفعيل التوازن بين مؤسسات الدولة،قالت العبيدي "ان من يطالب بتفعيل هذه اللجنة قصده الحصول على امتيازات لكتلهم وعشائرهم ومناطقهم".

هذا وكشف مجلس الوزراء في وقت سابق ان لجنة التوازن السياسي تعمل على تنظيم وظائف المدراء العامين والدرجات الوظيفية وليس لها علاقة بآلية تعيين موظفي الدولة أو رؤساء الأقسام أو معاوني المدراء العامين".

وأوضح أن الدستور يشير بشكل عام إلى التوازن ولم يشترط تشكيل لجنة لتنظيم هذه العملية شريطة ان تكون الكفاءة والقدرة العاملين الأساسيين في عملية التوظيف.